الأمم المتحدة

A/65/81–E/2010/83

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 May 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البند ١٩ من القائمة الأولية*
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠
نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠
البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**
تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

موجز مقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي عقده المجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك، ١٨ و ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠)

أولا – مقدمة

١ – عقد الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في نيويورك في يومي ١٨ و ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠. ووفقا لقرار المجلس ٣٠/٢٠٠٩، عقد اجتماع عام ٢٠١٠ قبل عقد اجتماعات مؤسسات بريتون وودز بخمسة أسابيع في واشنطن العاصمة يومي ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠، ومددت فترة الاجتماع إلى يومين كاملين. وافتتح الاجتماع بكلمة ألقتها نائبة الأمين العام وبيانات باسم مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، واللجنة النقدية والمالية الدولية التابعة لصندوق النقد

* A/65/50.

** E/2010/100.

160610 160610 10-37308 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

الدولي، ولجنة التنمية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ونظم الاجتماع حول ثلاث مناقشات حوارية غير رسمية متتالية بشأن مواضيع مختارة. وتضمت كل مناقشة عروضا من موظفين أقدم من البنك الدولي، والأونكتاد، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وقدم فيها كل منهم استعراضا تمهيديا للمنشورات الرئيسية لمنظمته، تلاه نقاش حواري.

٢ - وكان الموضوع العام للاجتماع هو ''البناء على مونتيري والدوحة: تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية''. وكانت المواضيع الفرعية الثلاثة التي اختيرت لتكون موضع تركيز المناقشات الموضوعية هي: (أ) ''تعبئة الموارد المحلية والدولية لتمويل الثغرات الحالية والناشئة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية''؛ (ب) ''دعم جهود الإصلاح والإنعاش والتنمية التي تبذلها البلدان النامية ذات الاحتياجات الخاصة والبلدان التي تواجه حالات طوارئ إنسانية''؛ (ج) ''تعزيز توافق واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية من أجل دعم التنمية''. وكان معروضا على الاجتماع مذكرة من الأمين العام (E/2010/11)، تضمنت معلومات أساسية واقترحت مسائل يمكن تناولها في إطار المواضيع الفرعية الثلاثة.

٣ - وسبق اجتماع عام ٢٠١٠ إجراء مشاورات مستفيضة في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبين رئيس المجلس والأعضاء الآخرين في مكتب المجلس وإدارة مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، واجتماعات أعضاء المكتب مع أعضاء المجلسين التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي معرض تلك المشاورات والاجتماعات، نوقش جدول أعمال الاجتماع الخاص الرفيع المستوى وشكله وجرى الاتفاق عليهما.

٤ - وشارك في الاجتماع الرفيع المستوى عدد كبير من المدراء التنفيذيين والمناوبين بمجلسي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكان من بين المشاركين أيضا مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى في مجالات الشؤون المالية والشؤون الخارجية والتعاون الإنمائي، فضلا عن موظفين أقدم في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. وشارك بنشاط أيضا في المناقشات المواضيعية الثلاث ممثلون عن المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية[(١)].

(١) ستصدر قائمة الوفود في الوثيقة E/2010/INF/1.

ثانيا – البناء على مونتيري والدوحة: تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية

٥ – تضمنت الجلسة العامة الافتتاحية بيانات قدمها كل من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حميدون علي (ماليزيا)؛ ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة، آشا روز ميغيرو؛ ورئيس مجلس التجارة والتنمية بالأونكتاد، جان فيدر؛ ونائب رئيس اللجنة النقدية والمالية الدولية بصندوق النقد الدولي، هاني قدري ديميان؛ والأمين التنفيذي للجنة التنمية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كيوشي كوديرا؛ ومدير شعبة التنمية بمنظمة التجارة العالمية، شيشير بريادارشي.

٦ – وافتتح الاجتماع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي ملاحظاته، أكد على الابتكارات في شكل وتوقيت للاجتماع الذي نظم وفقا لقرار المجلس ٣٠/٢٠٠٩. وأعرب عن الأمل والتوقع العام المتمثلين في أن تعزز تلك الابتكارات إقامة علاقات أوثق فيما بين جميع المنظمات والمؤسسات المشاركة مما يعود بالفائدة على من هم في أمس الحاجة إلى دعمها الجماعي.

٧ – ووجهت نائبة الأمين العام في كلمتها انتباه المشاركين إلى مختلف طرق حشد الجهود والموارد ضمن عملية تمويل التنمية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لكي يتسنى للاجتماع تقديم مدخلات حاسمة إلى مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وشددت على الحاجة إلى تقديم دعم فوري ومنسق وشامل إلى أكثر البلدان فقرا وإلى البلدان التي تمر بحالات طوارئ، بغرض وضعها على الطريق نحو التعافي المستدام والإنعاش والتنمية الطويلة الأجل. وفي هذا السياق، أوصت بتدخلات محددة الهدف، تصحبها استراتيجيات إنمائية وطنية طويلة الأجل وتدابير للدعم الدولي وتغييرات منهجية.

٨ – وإذ أشارت إلى توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، حثت نائبة الأمين العام على العمل على جعل الإدارة العامة للموارد والميزنة بأسلوب يستجيب لاحتياجات الجنسين تحتلان الصدارة في خطة التنمية. وأهابت أيضا بالبلدان المتقدمة النمو أن تضاعف جهودها للوفاء بالتزاماتها فيما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية وأن تقدم الدعم لميزانيات البلدان النامية ومن ثم تتيح لها حيز السياسات العامة الذي تحتاج إليه. وأكدت على الطابع الهام والملح لإنجاز جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وضرورة توفير قدر أكبر من المنح والقروض التساهلية لكفالة القدرة على تحمل الدين ولإيجاد آلية دولية منصفة ومنظمة لتسوية الديون. وإذ أقرت بالجهود المكثفة المبذولة لإصلاح البنيان

المالي الدولي، أكدت أن هذه الجهود ينبغي أن تنسَّق دوليا وأن تفضي إلى إشراك البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إشراكا كاملا في اتخاذ القرارات ووضع المعايير في المجال الاقتصادي الدولي.

٩ - وأكد رئيس مجلس التجارة والتنمية بالأونكتاد أن الدولة ينبغي لها أن تضطلع بدور فعال في التنمية عن طريق تشجيع الاستثمار وتنمية القدرة الإنتاجية في القطاعين الزراعي والصناعي. وأشار إلى التجارب الإنمائية لبضعة بلدان آسيوية، حيث كان للزيادة في القدرة الإنتاجية، التي تولدت بفضل جهود الدولة، دور حاسم في دعم أوجه التقدم الاجتماعي. وقال إنه ينبغي التأكيد على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية من أجل بناء قدراتها الإنتاجية، وربطها بإيجاد فرص العمل، لدى تحديد استراتيجية الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالنظر إلى هشاشة بعض البلدان النامية، اقترح منحها مستويات أعلى من المعاملة الخاصة والتفضيلية. وفيما يتعلق بحالة هايتي، في أعقاب الزلزال الأخير، اقترح تخفيض أو إزالة ديونها الخارجية ومنحها شروطا تجارية مواتية.

١٠ - وأشار نائب رئيس اللجنة النقدية والمالية الدولية إلى أن الأزمة الأخيرة تتيح فرصا للأطراف الاقتصادية العالمية لإبداء استعدادها لتنسيق جهودها بغية معالجة مواطن الضعف في الهيكل المالي العالمي. وقال إنه ينبغي إيلاء الأولوية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية العالمية وحالات القصور التنظيمي معالجة فعالة، فضلا عن التفاوت بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بقدراتها على جني الفوائد الاقتصادية من الاقتصاد العالمي. وينبغي للصندوق أن يقوم بدور هام في تجاوز هذه الاختلالات. ودعا إلى وضع أنظمة تحوطية أفضل للتصدي لنشوء أدوات أكثر تعقدا وقوة ولجعل المؤسسات المالية الدولية تتسم بقدر أكبر من الفعالية والشمولية. وفي هذا الصدد، قدم معلومات مستكملة عن المجالات الحالية ذات الأولوية في خطة إصلاح صندوق النقد الدولي، وشملت هذه المجالات النظام المالي، وتدفقات رؤوس الأموال الدولية، والإقراض المحلي، وتوسيع مجموعة أدواته المتعلقة بالرقابة وحوكمة الشركات. وأضاف أنه في إطار خطة الإصلاح، يعمل الصندوق أيضا على كفالة إعطاء صوت أكبر وتمثيل أفضل للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

١١ - وأشار الأمين التنفيذي للجنة التنمية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى أن العديد من البلدان النامية قد تمكنت من تحمل أثر الأزمة على فئات سكانها الضعيفة، وذلك بفضل الظروف الاقتصادية القوية نسبيا في بداية الأزمة. ومع ذلك، من المرجح أنة سيكون هناك أثر سلبي كبير على الصحة والتعليم والعمالة والفقر في المستقبل، وهو ما ستترتب عليه حاجة إلى تمويل خارجي قوي. وشدد على أن الجهود التي بذلتها مؤسسات

بريتون وودز لتوفير دعم مالي جديد للبلدان النامية استجابة للأزمة كانت سريعة وغير مسبوقة. وفيما يتعلق ببرنامج الإصلاح الحالي الذي يضطلع به البنك الدولي، أبرز أنه تم إحراز تقدم كبير منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، في استعراض الموارد الرأسمالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير وقال إن هناك المزيد من الأعمال قيد الإنجاز بغرض وضع الصيغة النهائية لمجموعة متوازنة. وقد جرى بحث إمكانية زيادة خاصة لرأس مال مؤسسة التمويل الدولية، وذلك بهدف تعزيز المرونة المالية للمؤسسة. وفيما يتعلق بإصلاح نظام التصويت، التزم المساهمون في البنك الدولي من جديد بالتوصل إلى اتفاق بشأن زيادة قدرها ٣ في المائة في القوة التصويتية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قبل انعقاد اجتماعات البنك الدولي والصندوق في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وحث المؤسستين على تكثيف جهودهما الرامية إلى تحقيق هدفهم المتمثل في التوصل إلى اتفاقات أخرى بشأن إصلاحات واسعة النطاق.

١٢ - وأشار مدير شعبة التنمية التابعة لمنظمة التجارة العالمية إلى أنه على الرغم من التراجع غير المسبوق الذي شهدته التجارة العالمية في عام ٢٠٠٩، لم تكن هناك زيادة تذكر في التدابير الحمائية. وهذا يدل على جدوى النظام التجاري المتعدد الأطراف وعلى متانته. وأكد أن اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في الوقت المناسب، مقترنا بمعونة محددة الهدف ومعززة لصالح التجارة، أمر حتمي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن شأن اختتام جولة الدوحة للتنمية أن يساعد على كفالة نمو التجارة العالمية، ويحول دون اعتماد تدابير حمائية ويتيح فرصا جديدة للوصول إلى الأسواق بالنسبة للبلدان النامية. وستتعزز إمكانات مساعدة جولة الدوحة للبلدان النامية بشكل كبير بفضل المعونة الفعالة لصالح التجارة، الرامية إلى معالجة جانب العرض وقيود البنية التحتية المتصلة بالتجارة وذلك من أجل مساعدة البلدان النامية على زيادة صادراتها من السلع والخدمات، وعلى الاندماج بشكل أفضل في النظام التجاري المتعددة الأطراف، وعلى الاستفادة من تحرير التجارة وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق. وقد حالف منظمة التجارة العالمية النجاح، إلى جانب وكالات أخرى متعددة الأطراف، في تعبئة الموارد من أجل المعونة لصالح التجارة، وهي الموارد التي زادت سنويا بحوالي ١٠ في المائة.

١٣ - وأثناء تبادل الآراء الحواري الذي تلا ذلك، اتفق العديد من المشاركين على أن تنفيذ الالتزامات العالمية المنصوص عليها في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية يتسم بطابع عاجل ولازم دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ويتيح مؤتمر القمة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، فرصة فريدة

لتحديد التدابير الملموسة اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وستقدم المناقشات الحالية مساهمة مجدية في التحضير لمؤتمر القمة.

١٤ - ورأى العديد من المتكلمين أن تعبئة الموارد المحلية إلى جانب تحسين الإدارة المالية العامة وتهيئة بيئة مواتية هي بمثابة المحركات الرئيسية للتنمية. واتفقوا على أن الحكم الرشيد والشفافية وسياسات الاقتصاد الكلي السليمة والنظم الضريبية والجمركية الفعالة تشكل جميعها شروطا لازمة لتعبئة الموارد المحلية. وأعرب أحد المشاركين عن رأي مفاده أنه بما أن خطط التنمية لا يمكن أن تنبني على المعونة وحدها، ينبغي للسياسة المالية أن تركز أكثر على تحقيق نمو طويل الأجل في التنمية بدلا من التركيز على سد الفجوة المالية على المدى القصير. وجرى التأكيد على تعزيز دور الدولة في التنمية، من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعين الصناعي والزراعي وإيجاد فرص العمل. وفي هذا السياق، دعت عدة وفود إلى حماية حيز السياسات العامة لدى البلدان النامية وإلى دعم تنمية قدراتها المؤسسية.

١٥ - وأشار عدة مشاركين إلى أن العديد من البلدان النامية يواجه تحديات مستمرة بسبب الشكوك التي تكتنف الأوضاع المالية والاقتصادية الدولية. ولتعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، دعا أحد المشاركين، متكلما باسم مجموعة كبيرة من البلدان، إلى إقامة بنيان تمويلي دولي جديد لضمان أن تتسم الإدارة المالية بطابع الديمقراطية والشفافية. ودعا إلى المشاركة الكاملة من جانب الاقتصادات النامية والاقتصادات الناشئة لضمان توجيه اهتمام أكثر إيجابية لقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ودعا متكلم آخر إلى توجيه إصلاح النظام المالي صوب إقامة صلة بين تدفقات رؤوس الأموال الدولية والاستثمار في القدرة الإنتاجية لدى البلدان النامية. وأكد عدد من المتكلمين على أنه ينبغي تعزيز الآليات التنظيمية اللازمة لإقامة حوكمة فعالة وإنشاء أدوات لمنع وقوع الأزمات والاستجابة لها في المؤسسات المالية الدولية. وأشار أحد المشاركين إلى ضرورة زيادة قدرة الآليات الإقليمية القائمة إلى أقصى حد تكملة للنظام المالي الدولي. ووجه نداء أيضا للنهوض بالتجارة الإقليمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأثار عدة مشاركين مسألة القدرة على التنبؤ القانونية في مجال إعادة هيكلة الديون، ودعوا إلى إقامة آلية لتسوية الديون.

١٦ - ووجه المديرون التنفيذيون لمجالس البنك الدولي الانتباه إلى الإصلاحات الجادة والواسعة النطاق التي يضطلع بها البنك، والتي شملت الاختيار على أساس الجدارة، وزيادة الشفافية، وزيادة المساهمة والتمثيل في الإدارة العليا للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، والاختيار المفتوح للرئيس، وزيادة تمثيل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء

الكبرى. وفي هذا الصدد، رأى العديد من المشاركين أن هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر وأسرع، وبخاصة في مجال إصلاح نظام التصويت.

١٧ - ودعا معظم المشاركين إلى مضاعفة الجهود المبذولة للتوصل إلى اختتام جولة الدوحة للمحادثات التجارية بصورة مبكرة وشاملة ومتوازنة. وقالوا إن من شأن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف وقائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف، مقروناً بزيادة المعونة لصالح التجارة من أجل تمكين البلدان النامية من جني ثمار الوصول إلى الأسواق، أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وجرى التأكيد أيضا على الحاجة إلى تجنب أي تدابير حمائية، وإلى حل قضايا الوصول إلى الأسواق والإعانات الزراعية وإمكانية دخول منتجات أقل البلدان نموا معفاةً من الرسوم الجمركية.

١٨ - وأبرز العديد من المشاركين أوجه القصور في المساعدة الإنمائية الرسمية، ودعوا الدول المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمعونة المقدمة للبلدان النامية. وكرروا التأكيد على أن تدفقات المعونة إلى البلدان النامية ينبغي أن تكون مستدامة ويمكن التنبؤ بها، وتساهلية وخالية من الشروط، ولا سيما تدفقات المعونة المخصصة لأكثر البلدان ضعفا وأقلها نموا. ووفقا لبرنامج عمل أكرا لعام ٢٠٠٨، وجه نداء من أجل تحسين فعالية المعونة.

١٩ - وأعرب عدة مشاركين عن تأييدهم لآليات التمويل المبتكرة التي ستكون مُكمِّلة للمساعدة الإنمائية الرسمية وأن تستهدف سد ثغرات التمويل لتحقيق أهداف معينة من بين الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في مجال الصحة. وسأل بضعة مشاركين عما آلت إليه الأمور فيما يخص بحث فرض ضريبة على القطاع المالي لتغطية تكلفة إنقاذ النظام المصرفي. وأفاد أحد المدراء التنفيذيين الاجتماع أنه سيتم إنجاز تقرير مؤقت لصندوق النقد الدولي عن تلك الآلية قبل انعقاد اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في نيسان/أبريل ٢٠١٠، وأنه سيتم تقديم تقرير نهائي إلى مجموعة العشرين في حزيران/يونيه.

٢٠ - وأبرز أحد الممثلين، متكلما باسم العديد من البلدان، ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي لإجراءات ملموسة لمساعدة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة على مواجهة تحديات التنمية المستدامة. ودعا إلى اختتام مبكر لجولة الدوحة مع اعتماد أحكام خاصة لفائدة أقل البلدان نموا. وفيما يتعلق بالديون الخارجية، جرى الإعراب عن الحاجة إلى تخفيف عبء الديون ووقفها بصورة مؤقتة. وركز عدة مشاركين على دعم الجهود المبذولة في مجال الإصلاح والإنعاش والتنمية من قبل البلدان النامية ذات الاحتياجات الخاصة والبلدان التي تواجه حالات طوارئ إنسانية. وطلب تقديم قدر أكبر من المساعدة الدولية، مع قيام المؤسسات

المالية الدولية بصرف قروض تساهلية في الوقت المناسب ومن دون شروط. وفي هذا السياق، دعا بعض المشاركين إلى استجابات دولية وإلى التضامن لاحتواء المخاطر الناجمة عن تغير المناخ، وبخاصة في البلدان الضعيفة.

٢١ - ورحب العديد من المشاركين بتغيير شكل هذا الاجتماع الخاص الرفيع المستوى وتوقيته، وهو ما يتوقع أن يكون بمثابة خطوة هامة صوب تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي كمحفل دولي وهيئة لصنع القرار. وجرى التشديد على ضرورة تعزيز الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنسيق التعاون الإنمائي. ورأى بعض المشاركين أنه ينبغي تحسين تنسيق السياسات والشراكة القائمة مع مؤسسات بريتون وودز على جميع المستويات بغية تعزيز اتساق السياسات وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، وجه البنك الدولي دعوة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي يقوم بعرض نتائج الاجتماع الخاص الرفيع المستوى على لجنة التنمية خلال اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي ستعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وجرى أيضا تشجيع إجراء حوارات منتظمة بين مؤسسات بريتون وودز والمجلس، ولا سيما في مرحلة التحضير لمؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر.

ثالثا - تعبئة الموارد المحلية والدولية لتمويل الثغرات القائمة والناشئة في مجال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

٢٢ - تضمنت المناقشة المواضيعية الأولى العرض الذي قدمه جيفري لويس، مستشار أقدم ورئيس الفريق المعني بالسياسات والشراكات الدولية التابع لشبكة الحد من الفقر والإدارة الاقتصادية في البنك الدولي، حيث قدم عرضا تمهيديا للمنشور المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعنون ''تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠١٠: الأهداف الإنمائية للألفية بعد الأزمة''، والعرض الذي قدمه روبرت فوس، مدير شعبة السياسات الإنمائية وتحليلها التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، حيث قدم التقرير المقبل لعام ٢٠١٠ لفرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٣ - وقيَّم تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠١٠ التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على خلفية الأزمة الأخيرة، وأثر هذه الأزمة على التنمية والحالة الاقتصادية العالمية الناجمة عنها. وتناول التقرير أيضا استجابة المؤسسات المالية الدولية للأزمة، وقدم المشورة بشأن كيفية تحسين التدفقات التجارية وتدفقات المعونة إلى البلدان النامية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة. وأبرز السيد لويس في عرضه الأثر الطويل الأجل المترتب على الأزمة، وهو ما ظل مثار قلق في البلدان المنخفضة الدخل، التي تدهورت حالتها المالية إلى مستويات

لا يمكن تحملها، وأشار إلى أنه ليس هناك مجال للتهاون. ونصح الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والبلدان المعنية أن تعمل على تقليل الخسائر إلى أدنى حد. وقال إنه، في هذا السياق، من المهم كفالة أن يكون لدى الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الموارد اللازمة لإعادة التعامل مع هذه البلدان. وتناول الدروس المستفادة من الأزمات السابقة، فلاحظ أن هناك ما يدل على أن معدلات وفيات الرضع وسوء التغذية تميل إلى الارتفاع في تلك الأوقات، وعلى أن المواظبة على الدراسة والتوازن بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس يميلان إلى التراجع. وتطرق إلى طائفة واسعة من المسائل العابرة للحدود، مثل تغير المناخ وأمن الغذاء والطاقة، وهي المسائل التي تفاقمت من جراء الأزمة. ومن منظور إيجابي، أشار إلى الزيادة في عدد الجهات المانحة العامة والخاصة وإلى الزيادة الكبيرة في الدعم المالي المقدم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وأشار مع ذلك إلى أن التعهدات التي أخذتها مجموعة الثمانية على نفسها في غلن إيغلز لم تضاه الالتزامات المقطوعة.

٢٤ - وذكر السيد فوس، إن النتائج الواردة في التقرير المقبل لفرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هي نتاج لرصد ثلاث ثغرات في مجال التنفيذ: الثغرة القائمة على مستوى التنفيذ بين الالتزامات العالمية المقطوعة وتنفيذها فعليا؛ والثغرة القائمة على مستوى التغطية بين الالتزامات المنفذة والتوزيع العادل للمتحصلات الفعلية بين البلدان؛ والثغرة القائمة على مستوى الاحتياجات بين الالتزامات المنفذة والحاجة المقدرة إلى تقديم الدعم للبلدان النامية. ومن وجهة النظر الخاصة ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، يركز تقرير عام ٢٠١٠ على ثغرة الاحتياجات وعلى إيجاد سبل لتلبية الاحتياجات الفعلية للبلدان النامية بأنجع الطرق، ولا سيما بالنظر إلى ضخامة القيود الزمنية والمتصلة بالموارد التي ينطوي عليها الأمر. ومن بين الاستنتاجات الواردة في التقرير الحاجة إلى توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية بسخاء أكبر للبلدان التي تلتزم التزاما قويا بالحد من الفقر؛ ومواصلة تطوير نظام تجاري منفتح وقائم على قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي، مع التركيز بشكل خاص على تلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وإيجاد حل شامل لمشاكل ديون البلدان النامية؛ وإتاحة فرص أفضل للحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة وعلى التكنولوجيات الجديدة بالتعاون مع القطاع الخاص. وأشار إلى أنه في حين أن الأزمة الاقتصادية العالمية كانت مسؤولة عن نكسات كبيرة في توفير فرص الوصول إلى الأسواق، لا يزال عدم اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تركز على التنمية يمثل الثغرة الهامة على مستوى تنفيذ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى أنه في حين خُفف عبء

الدين إلى حد كبير عن كاهل أكثر البلدان فقرا، ليست البلدان المتوسطة الدخل، وهي بلدان ضعيفة أيضا، مشمولة بالآليات القائمة.

٢٥ - وأثناء تبادل الآراء الذي أعقب ذلك، أكد معظم المتكلمين على ضرورة دعم الجهود الوطنية عن طريق تهيئة بيئة دولية مواتية. وفي هذا السياق، جرى التعليق على نطاق واسع على الحاجة إلى اختتام سريع وناجح لجولة الدوحة، حيث شدد العديد من المتكلمين على أن نتائجها بحاجة إلى أن تعكس وعود التنمية. ودعا عدد من المشاركين المجتمع الدولي إلى تعزيز الالتزامات بإتاحة فرص الوصول إلى الأسواق، وتوفير مستويات كافية من المعونة لصالح التجارة حتى تغتنم تلك الفرص بصورة فعالة، ودعوا إلى إيلاء مزيد من الاعتبار للشواغل المحددة للبلدان غير الساحلية ولمنتجي السلع الأساسية.

٢٦ - وأشار العديد من المشاركين إلى الحاجة أكثر من أي وقت مضى، إلى الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وإلى أن مصادر تمويل مبتكرة ستكون عنصرا مكملا هاما للمساعدة الإنمائية الرسمية، ولكن لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها بديل لها. ومن ثم، جرى التأكيد على الإمكانات التي تتيحها الآليات المالية المبتكرة لتعبئة موارد إضافية من أجل التنمية. وفي هذا السياق، أشيرَ إلى أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص والشراكات التي تشمل أصحاب المصلحة الآخرين مثل المجتمع المدني، يمكن أن تكون وسيلة هامة لتعزيز تمويل التنمية.

٢٧ - وعلاوة على ذلك، جرى التأكيد على أن هناك حاجة إلى مساعدة إضافية لمعالجة القضايا الجديدة والناشئة، بما في ذلك تمويل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وجرت الإشارة إلى أن الحكومات ينبغي لها أن تعمل بشكل عاجل على الانتهاء من وضع إطار قانوني عالمي وشامل في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وجرت الإشارة أيضا إلى الحاجة عموما إلى تكملة التقدم الاقتصادي المحرز بتعزيز الاستدامة البيئية.

٢٨ - وأشار عدد من المشاركين إلى حاجة البلدان النامية إلى حيز سياساتي كافٍ لتنفيذ سياسات مكافحة تقلبات الدورات الاقتصادية وحاجتها إلى تملك زمام تحقيق أهدافها الإنمائية على الصعيد الوطني. وأكد العديد من المشاركين أيضا أن هناك حاجة إلى مواصلة الجهود لتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار الخاص، بما في ذلك وضع سياسات حكومية ملائمة تشجع الاستثمار الطويل الأجل. وشُدِّد أيضا على أهمية تحسين إدارة الضرائب كوسيلة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية.

٢٩ - ووفقا لما ذكره عدة مشاركين، أبرزت الأزمة المالية الأخيرة الحاجة إلى تحسين إدارة النظام الاقتصادي والمالي العالمي، بما في ذلك ضمان أن يكون للبلدان النامية صوت

ومشاركة أقوى. وشُدد على أنه يجب على الأمم المتحدة، بوصفها الهيئة العالمية الوحيدة حقا، أن تؤدي دورا محوريا في المناقشات المتعلقة بالإدارة الاقتصادية العالمية، بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات الأخرى، لكفالة التنسيق فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بغرض تحقيق قدر أكبر من اتساق السياسات، ولكفالة ملكية واسعة بالقدر الكافي للنتائج والالتزام بها. وركّز بعض المتكلمين الاهتمام على آلية متابعة تمويل التنمية، مشيرين إلى أنه ينبغي زيادة تعزيزها حتى يمكن مراقبة تنفيذ القرارات التي اتخذت في مونتيري والدوحة بصورة فعالة. وأشير أيضا إلى ضرورة مواصلة المشاركة باعتبارها جانبا رئيسيا من جوانب عملية تمويل التنمية، وإلى الحاجة إلى استعداد جماعي للتفكير في سبل تحقيق ذلك على النحو الأمثل ولإبقائها قيد الاستعراض.

٣٠ - وكانت هناك دعوة واسعة النطاق إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية في جميع جوانبه، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب على وجه الخصوص، والتعاون الثلاثي. ولوحظ أن هذه الأشكال من التعاون جميعا يكمل بعضها بعضا. وذُكر أيضا أنه لا يزال يلزم اتخاذ إجراءات لتحسين التعاون الدولي في مجال الضرائب وفقا لالتزامات الدوحة.

رابعا - دعم جهود الإصلاح والإنعاش والتنمية التي تبذلها البلدان النامية ذات الاحتياجات الخاصة والبلدان التي تواجه حالات طوارئ إنسانية

٣١ - استهلت المناقشة المواضيعية الثانية بعرض لسارة كليف، الممثلة الخاصة ومديرة تقرير التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي، حيث قدمت استعراضا تمهيديا للمنشور المقبل للبنك الدولي المعنون ''تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١: النزاع والأمن والتنمية''، وعرض لتشارلز غور، المنسق الخاص للقضايا الشاملة لعدة قطاعات في شعبة أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة التابعة للأونكتاد، حيث قدم المنشور الذي سيصدر مستقبلا تحت عنوان ''التحديات الناشئة وعناصر إطار سياسات جديد من أجل التنمية في أقل البلدان نموا''.

٣٢ - وأكدت السيدة كليف أنه على الرغم من أن تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١ ينبغي أن ينظر إليه على أنه عمل قيد الإنجاز، هناك دليل قوي على أن البلدان التي تمر بحالات نزاع والتي تتسم بمستويات عالية من العنف هي التي يرجح قصورها عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ويشير التقرير إلى خمسة عوامل تزيد من احتمال وقوع النزاعات: الضغوط الخارجية والداخلية على المجتمع، وانعدام أو قلة توافر الموارد والقدرات للتصدي لهذه الضغوط، وعدم كفاية التماسك الاجتماعي، وانعدام الأمن والتنمية والعدل، وضعف المؤسسات الوطنية. ومن بين النتائج الأولية الواردة في التقرير أن توقعات إجراء

إصلاحات قضائية واقتصادية ودستورية أساسية في غضون فترة زمنية قصيرة نسبيا تبدو في كثير من الأحيان غير واقعية في حالة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة. وعلاوة على ذلك، فإن النموذج المؤسسي الذي نشجع البلدان على التقيد به غالبا ما يكون جامدا دون مبرر حيث إنه يستند إلى النماذج الغربية بدلا من نماذج بلدان أخرى في المنطقة. وقد تكون جهود الإصلاح كسيف ذي حدين: حيث إن الإصلاحات الطويلة الأجل تؤدي أحيانا إلى تزايد احتمال نشوب النزاع على المدى القصير. وشملت التوصيات المستندة إلى النتائج الأولية الواردة في التقرير إيلاء مزيد من الاهتمام للوقاية في برامج ما بعد انتهاء الأزمات، ودعم بناء المؤسسات الوطنية بطريقة تراعي واقع كل بلد على حدة وبصورة واقعية، ومعالجة أوجه الإجحاف في التمويل ضمن الإطار الحالي للتعاون الإنمائي، وبحث إمكانية زيادة استخدام المعايير المستندة إلى المبادئ كوسيلة لتقديم دعم أكثر مرونة وبحث إمكانية إسناد دور أكبر للتعاون الإقليمي، ولا سيما من خلال العلاقات فيما بين بلدان الجنوب.

٣٣ - واستهل السيد غور عرضه باستعراض أداء أقل البلدان نموا على صعيد الاقتصاد الكلي، فقال إنه على الرغم من أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا شهدت اتجاها تصاعديا خلال العقدين الماضيين، ظل أداء ربع هذه البلدان على الأقل بوجه عام ضعيفا. وفضلا عن ذلك، فإن استدامة نموها الاقتصادي موضع شك لأنها تعتمد بشكل كبير على ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة التمويل الخارجي وجعل أفضليات السوق تتجه إلى الصادرات المصنعة، وبالتالي فهي ليست فعالة في الحد من الفقر. ويتمثل التحدي الإنمائي الرئيسي الذي تواجهه أقل البلدان نموا في إيجاد فرص العمل المنتج وتوفير أسباب المعيشة للقوة العاملة التي تشهد نموا سريعا. وأضاف قائلا إن هناك حاجة إلى نُهُج جديدة وإلى أطر جديدة للسياسات، وأن تنمية القدرات الإنتاجية، بما في ذلك الموارد البشرية أمر ذو أهمية رئيسية. وينبغي أن يتحول دور الدولة من اعتبارات أيديولوجية إلى اعتبارات براغماتية. ويتعين أن تكون الحوكمة موجهة نحو تحقيق النتائج والتنمية، وتتسم الملكية القطرية وحيز السياسات بأهمية بالغة. وقال إن نماذج التنمية الناجحة شملت فيما مضى اقتصادات مختلطة، تقوم فيها الدولة بتصميم السياسات والمؤسسات التي تسخر الملكية الخاصة وحافز تحقيق الأرباح لبلوغ الأهداف الإنمائية الوطنية. ويحتاج إطار التعاون القديم إلى تجديد بغرض تقديم مستوى أفضل من المعونة نوعا وكما، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، واتخاذ تدابير لتخفيف عبء الديون، فضلا عن توفير آليات التخفيف من أثر صدمات أسعار السلع الأساسية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدعم الدولي الشامل المقدم لأقل البلدان نمواً أن يتجاوز نطاق تركيزه على التدابير المتصلة بالتجارة فيعالج القضايا المالية ويؤكد على ضرورة نقل التكنولوجيا.

٣٤ - وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أكد العديد من المشاركين أن البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، مثل أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تشهد حالات نزاع أو حالات ما بعد انتهاء النزاع، تواجه تحديات متعددة، بما يشمل الافتقار إلى القدرات المؤسسية والإنتاجية، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الحصص في التجارة العالمية، والاعتماد على السلع الأساسية، والقيود الجغرافية والبيئية. وقد أدى تزامن الأزمات الغذائية والمالية والاقتصادية الأخيرة، فضلا عن الكوارث الطبيعية، إلى تهديد طريقها إلى الانتعاش والتنمية بصورة مستدامة. وخلال هذه الأزمات، كانت أكثر القطاعات ضعفا من سكانها، وبخاصة النساء والأطفال، هي التي تعاني عادة أكثر من غيرها.

٣٥ - وشدد عدة مشاركين على أن الجهود المبذولة لحفز الإصلاح والإنعاش والتنمية في هذه البلدان ينبغي أن تركز على زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد للتغلب على المعوقات في جانب العرض، وإيجاد فرص للعمالة تقوم على أساس العمل اللائق، الذي سيساعد بدوره على الحد من الفقر. ولا ينبغي فهم الجهود الرامية إلى زيادة القدرات الإنتاجية بالمعنى الضيق وتسويتها بزيادة القدرات المتصلة بالعروض التصديرية، بل ينبغي لها أن تأخذ منحى تجميع رأس المال والتقدم التكنولوجي والتحول الهيكلي والحد من الاعتماد على السلع الأساسية. وأضاف أن الدولة يتعين عليها القيام بدور هام في دعم تنمية القدرات المؤسسية والتنظيمية اللازمة، وتنسيق الأنشطة الاقتصادية، واحتواء الآثار الاجتماعية للأزمات. وقال إن العناصر الرئيسية في التنمية الاقتصادية للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة هي نمو الإنتاجية الزراعية، والصلات التي تربط الطلب بالصناعات والخدمات المحلية، وزيادة الصادرات من خلال المصنوعات الكثيفة العمالة أو من خلال الموارد الطبيعية، وزيادة القدرات التكنولوجية.

٣٦ - وشدد العديد من المشاركين على أهمية الحوكمة الرشيدة. ومع ذلك، أعرب بعض المشاركين عن قلقهم إزاء المطالب المفرطة في بعض الأحيان لإصلاح الحوكمة المفروضة على بلدان معينة، لا سيما البلدان الخارجة من حالات ما بعد انتهاء النزاع، في الوقت الذي تنحو فيه صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشاروا إلى أن السياسات الجيدة لا تقل أهمية عن المؤسسات السليمة لدى تحليل مفهوم الحوكمة الرشيدة. وينبغي أن يكون إصلاح الحوكمة مرتكزا على النتائج، تحقيقا للهدف النهائي المتمثل في التنمية الاقتصادية، على أساس إيجاد فرص العمل وزيادة القدرة الإنتاجية. وأكد بعض المشاركين أيضا أن توسيع فرص وصول المرأة إلى القيادة ومشاركتها هما بمثابة عنصرين حاسمين في جهود الإصلاح تلك، على المستويين المحلي والوطني. ولذلك فإن التنمية الديمقراطية تتسم بأكبر قدر من

الفعالية عندما لا تستند فقط إلى العمليات الانتخابية بل تشمل تعزيز مشاركة المواطنين الشاملة للجنسين.

٣٧ - وأعرب عدة مشاركين عن أسفهم لتعدد الجهود ولغياب التعاون فيما بين الجهات المانحة، مما عوق فعالية المعونة. وفي هذا الصدد، أكدوا الحاجة إلى تعاون إنمائي دولي أكثر اتساقا وتنسيقا وشمولية، وهو التعاون الذي يشجع جهود التنمية في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة. وعلاوة على ذلك، فإن سياسات إدارة المعونة على مستوى البلدان المستفيدة هي بمثابة أداة رئيسية لزيادة فعالية المعونة. وينبغي للبلدان المستفيدة أن تعمل على وضع وتطبيق المؤشرات الخاصة بها وتقييم أداء المعونة على المستوى القطري. ومن شأن هذه المنهجية أن تساعد البلدان المستفيدة على تحديد المستوى المطلوب من المعونة ونوعها وشكلها بدقة أكبر. وثمة عناصر أخرى حاسمة لتحسين التعاون الإنمائي الدولي تتمثل في اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بصورة تركز على التنمية بما من شأنه أن يزيد من فرص الوصول إلى الأسواق والعائدات التجارية للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، وكذلك في تخفيف عبء الديون ونقل التكنولوجيا على النحو المستهدف.

٣٨ - وشدد معظم المشاركين أن تصدي البلدان ذات الاحتياجات الخاصة والبلدان التي تواجه حالات طوارئ إنسانية للتحديات الناجمة عن الأزمات في حينها وبصورة متكاملة ومنسقة يستلزم شراكة دولية قوية. وينبغي أن تبنى هذه الشراكة على تنسيق الجهود وتكاملها فيما بين الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة ككل، بما فيها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد، فضلا عن المجتمع المدني والقطاع الخاص. وينبغي للمساعدة الدولية أن تتبع منظورا طويل الأجل موجها صوب الحد من الفقر، وأن تتيح حيزا للسياسات وأن تكون ذات طبيعة براغماتية وأن تراعي خصوصيات كل بلد على حدة وأن تكون شاملة لعدة قطاعات. ومن شأن زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في شكل التبادلات المعززة والمنسقة تنسيقا جيدا للموارد والتكنولوجيا والمعارف فيما بين البلدان النامية، أن يتيح فرصا إنمائية جديدة وهامة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة.

خامسا - تعزيز تواؤم النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وتساوقها دعما للتنمية

٣٩ - تضمنت المناقشة المواضيعية الثالثة عرضا لروبرت فوس، مدير شعبة السياسات الإنمائية وتحليلها التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، حيث قدم استعراضا تمهيديا للمنشور المقبل المعنون ”دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠١٠: تنظيم التنمية العالمية“، وعرضا لديتليف ج. كوتي، رئيس فرع سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية

التابع لشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية بالأونكتاد، الذي تكلم عن تقرير الأونكتاد الذي سينشر في المستقبل عن ''التحديات الجديدة التي تواجه إصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية''.

٤٠ - ولاحظ السيد فوس أنه وفقا لما جاء في ''دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠١٠''، يستلزم تحقيق الرفاهية المستدامة الواسعة النطاق في المستقبل القيام بإصلاحات كبرى في الحوكمة الاقتصادية العالمية والتحول إلى طريقة جديدة للتفكير بشأن التنمية الاقتصادية العالمية، مع توسيع نطاق التركيز ليشمل التنمية المستدامة بدلا من الاقتصار على النمو الاقتصادي. وقال إن التحدي الذي يواجه المجتمع العالمي هو في كيفية إعادة تنظيم سياسات التنمية الوطنية إلى جانب آليات التعاون الدولي والحوكمة العالمية تيسيرا لاتباع مسار أكثر إنصافا واستدامة للتنمية العالمية. وقال إن العثور على مثل هذا الاتساق أو التساوق في السياسات في مجال التجارة والشؤون المالية، وكذلك في هيكل المعونة والدعم الدولي المقدم لخطة الحد من الفقر والتنمية المستدامة، هو الموضوع الرئيسي للدراسة.

٤١ - والأطروحة التي وردت في تقرير الأونكتاد عن ''التحديات الجديدة التي تواجه إصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية''، وفقا لما ذكره السيد كوتي، هي أن الأزمة الأخيرة لا تتعلق فقط بالهشاشة المالية وعدم استقرار الأسواق المالية الوطنية، بل إنها تتعلق أيضا بالاختلالات التي لا يمكن تحملها في الحسابات الجارية وعدم استقرار العملات وعدم التوافق بينها والتقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية. وأضاف أن اتباع نهج متماسك لمعالجة الاختلالات العالمية واستعادة توازن التجارة يتطلب وضع سياسات تتناول المضاربة على العملات وتمنعها على الصعيد العالمي. ومع ذلك، ليس هناك نظام رقابي دولي متفق عليه لتمكين الشركاء التجاريين من تجنب التشوهات الناجمة عن الصدمات المالية وعدم توافق أسعار الصرف. وهناك حاجة ملحة إلى وضع إطار للحد من درجة انحرافات أسعار الصرف عن أسس القواعد المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف لإدارة أسعار الصرف.

٤٢ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، شدد العديد من المشاركين على الدور المحوري للأمم المتحدة في تحقيق قدر أكبر من التساوق والتنسيق فيما بين مختلف الجهات الفاعلة ومجالات الحوكمة العالمية. ولوحظ أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن يكون بمثابة الهيئة الدولية الرئيسية التي تضطلع بتنسيق جميع القضايا الاقتصادية والاجتماعية. وجرى التأكيد على أهمية وجود آلية للحوار بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين. وإضافة إلى ذلك، أشار المشاركون إلى ضرورة تعزيز ورفع مستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل

الضريبية التابعة للمجلس، بالنظر إلى دورها الهام في تعزيز إدارة الضرائب ومعالجة المشاكل الدولية من قبيل التهرب من دفع الضرائب وتدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة.

٤٣ - وأشار عدة مشاركين، لدى تناولهم أنشطة صندوق النقد الدولي إلى أن نقاشا أجري بشأن الحاجة إلى تركيز أكبر لأنشطة المراقبة التي يقوم بها الصندوق على البلدان الهامة من الناحية المنظومية، وعلى الأسواق المالية، وكذلك على الآثار غير المباشرة للإجراءات المحلية. وفيما يخص تلك الإجراءات، اعتبر تعزيز مهمة استعراض الأقران التي يضطلع بها صندوق النقد الدولي مفيدا. وجرى التشديد أيضا على أنه ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يعد ما يقدمه من مشورة وما يضعه من سياسات في ظل المراعاة الواجبة لاستدامة تلك المشورة والسياسات، وليس على أساس مدى مسايرتها أو معاكستها للدورات الاقتصادية. ونوقشت أيضا الحاجة إلى استقدام موظفي صندوق النقد الدولي بقدر أكبر من التنوع في التخصصات الأكاديمية. ولوحظ أن الصندوق أدرك أهمية هذه المسألة حيث دأب مؤخرا على تعيين خبراء ماليين، بالإضافة إلى خبراء في الاقتصاد الكلي. وركز بعض المتكلمين الاهتمام على الحاجة إلى مواصلة تعزيز الصكوك المتعددة الأطراف من أجل التمويل الاحترازي الموسع لجعلها بديلا موثوقا به للتأمين الذاتي من جانب البلدان النامية. وجرت الإشارة أيضا إلى أنه على الرغم من بعض التحسينات، ظلت برامج صندوق النقد الدولي في كثير من الحالات تفرض سياسات مسايرة للدورات الاقتصادية.

٤٤ - وأشار العديد من المشاركين إلى أن هيكل الحوكمة لمؤسسات بريتون وودز ينبغي أن يعكس بصورة أفضل الواقع الاقتصادي الراهن وأن يعطي مزيدا من التمثيل للبلدان المنخفضة الدخل. وعليه، فإن القرارات التي اتخذتها اللجنة النقدية والمالية الدولية ولجنة التنمية بتحويل ما لا يقل عن ٥ في المائة من إجمالي الحصص في صندوق النقد الدولي و ٣ في المائة من إجمالي الحصص في البنك الدولي من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية اعتبرت قرارات هامة، ولكنها ليست جريئة بما فيه الكفاية.

٤٥ - وأشار عدة مشاركين إلى أهمية تعزيز الآليات التنظيمية للتدفقات المالية، والحاجة إلى وجود آلية دولية لإعادة هيكلة الديون السيادية، والحاجة إلى النظر في إنشاء صناديق إقليمية للنقد. وحث بعض المشاركين على النظر في إصلاح النظام الحالي لعملة الاحتياطي الذي يقوم أساسا على عملة وطنية واحدة، وهي دولار الولايات المتحدة. واعتبر من المهم بدء مناقشات بشأن عملة دولية للاحتياطي، وسيشمل ذلك توسيع نطاق الترتيبات الحالية لحقوق السحب الخاصة.

٤٦ - وأثار عدد من المشاركين مشكلة المضاربات المالية والسبل الممكنة لمعالجتها. وفي هذا الصدد، جرت الإشارة إلى مختلف الاحتمالات، بما فيها فرض ضريبة على المعاملات المالية وضوابط محلية على رؤوس الأموال. وأعرب أحد المشاركين عن أسفه لكون استجابات الأسواق المالية تؤخذ في كثير من الأحيان على أنها حكم صحيح على السياسات الوطنية، مضللة بذلك بعض الحكومات حيث تقودها إلى تنفيذ سياسات غير سليمة.

٤٧ - وأشار بعض المشاركين لدى مناقشة مسائل التجارة الدولية إلى أن أسعار الصرف لا تشكل عنصرا رئيسيا في استعادة التوازن التجاري. وشدد البعض على الحاجة إلى الحد من حوافز التجارة الدولية، وإلى التوصل إلى اختتام جولة الدوحة للتنمية بنجاح. وفي هذا الصدد، جرى التشديد أيضا على شواغل البلدان غير الساحلية، بما في ذلك حاجتها إلى جملة أمور، منها حرية المرور العابر. أكد أحد المشاركين على أهمية معايير العمل في سياق التجارة الدولية، وضرورة ملاحظة مدى توافقها مع الغاية المتمثلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٨ - ووجه نداء أيضا لإقامة شراكة أقوى مع القطاع الخاص الدولي في مجال تعزيز الاستثمارات المنتجة في البلدان النامية. وينبغي في هذا المقام أن يقوم القطاع العام، بما في ذلك المنظمات الدولية، بدور حفاز في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق المساعدة على وضع إطار ملائم للاستثمار.

٤٩ - واختتم رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاجتماع بالإعراب عن رأي مفاده أن المناقشات كانت مثمرة ومنفتحة وبناءة للغاية. وأعرب أيضا عن أمله في أن يكون شكل الاجتماع قد ساعد في هذا الصدد. وقبِل دعوة رئيس مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي لتقديم نتائج الاجتماع إلى لجنة التنمية خلال اجتماعات مؤسسات بريتون وودز في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، قدم ملخصا يوجز النقاط الرئيسية للمناقشات التي أجريت خلال الاجتماع الممتد على مدى يومين.